

بدأت وسط تفاؤل وتحذيرات من العقبات المشائكة

مفاوضات السلام السودانية تبحث تقاسم

السلطة والثروة ووقف إطلاق النار

الخرطوم، نيروبي، أسمر -
«الاتحاد» والوكالات:

الكيني دانيال أراب موي ووسيط الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيجاد) «بأن القضايا عالقة وشائكة جدا» وقال: «أحد ما سيفقد منصبه الوزاري وآخر سيتعين عليه ترك السلطة».

وأضاف: ان قضية عائدات النفط التي لم تكن موجودة عندما استؤنفت الحرب الأهلية في جنوب السودان عام 1983 أصبحت عقبة جديدة الآن في بند «اقتسام الثروة».

وصرح المتحدث الرسمي باسم حركة التمرد سامسون كواجي بأن مفاوضات الجولة الحالية ستكون أسهل من سابقتها طالما ان أصعب القضايا قد تم حلها في «اتفاق ماشاكوس». وأضاف «ان القتال الأخير بين الجانبين في الجنوب يجب ألا يؤثر على المحادثات لأننا جميعاً ندرك ان وقف إطلاق النار سيأتي عندما نتوصل الى اتفاق شامل».

الأ ان السفير السوداني لدى كينيا الدرديري محمد عثمان ناقض ذلك قائلاً: «اننا لانشعر بان اتفاق الاطار مؤمن بالكفاية .. فالقتال مستمر في بعض أنحاء البلاد ولهذا السبب ظلت الحكومة تطالب وتناشد (المتمردين) بقبول وقف رمزي لإطلاق النار».

ويفترض ان تستمر الجولة خمسة أسابيع كسابقتها ويشارك فيها مراقبون ومستشارون من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وإيطاليا الى جانب وسطاء «الإيجاد». ويرأس وفد الحكومة وزير الدولة بمستشارية السلام ادريس محمد عبدالقادر. وفي الخرطوم قال وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفي عثمان: ان المكتب القيادي للحزب الحاكم ناقش بشكل معمق قبل سفر الوفد الى نيروبي كل التحضيرات المطلوبة، كما ان الرئيس عمر البشير أعطى الوفد صلاحيات كاملة وكافية وان توجيهاته واضحة بضرورة المضي لاستكمال مبادرة سلام تعود على الوطن بالسلام والتنمية.

وأكد ان الحكومة ستكون حريصة جدا على تنفيذ الاتفاق لتأكيد وضمان وحدة السودان عبر اجماع أو شبه اجماع الشعب السودان خاصة أبناء الجنوب من خلال الاستفتاء الذي سيجري في نهاية المرحلة الانتقالية.

وأشار الى ان زيارة المبعوث الأميركي جون دانفورت للسودان السبت المقبل ستعكس ايجابيا على مسيرة المباحثات الجارية في كينيا. وأضاف «اننا نعمل هذه الأيام على إعادة تقييم العلاقات مع الولايات المتحدة على ضوء ما تم في نيروبي».

بدأت في ماشاكوس صاحبة العاصمة الكينية نيروبي أمس اجتماعات جولة مفاوضات السلام الحاسمة بين الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» الجنوبية المتمردة بالتركيز على أهم ثلاث قضايا عالقة هي اقتسام الثروة خصوصاً النفط واقتسام السلطة وأقرار اتفاق لوقف إطلاق النار باعتبارها تمثل جذور الحرب الأهلية.

وأعرب موفدو الجانبين عن تفاؤلهم بإمكانية إبرام اتفاق سلام نهائي مشيرين الى تجاوز عقبتهم تقرير مصير جنوب السودان وعلاقة الدولة بالدين عبر «اتفاق اطار» الذي وقعوه في «ماشاكوس» يوم 20 يوليو الماضي.

الا ان بعض المحللين يحذرون من ان أمورا كثيرة قد لا تسير على مايرام رغم التفاؤل السياسي. فرغم رغبة الطرفين الملحة فيما يبدو في التوصل لحل ينهي الصراع، هناك قضايا صعبة كثيرة يتعين التفاوض بشأنها.

وقال جمال عبدالجواد محلل شؤون السودان في «مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» بالقاهرة: ان التوصل الى اتفاق مسألة ممكنة.

وأضاف ان احتمالات النجاح والفشل متساوية وانه بالرغم من اشراك بعض الأطراف الدولية في المفاوضات الا ان ذلك قد لا يكون كافيا كي يتحول هذا الاتفاق الى واقع ملموس.

بالإضافة الى ذلك فإن أي اتفاق لا بد وأن يأخذ في الاعتبار الميليشيات الأخرى العديدة والفصائل السياسية المتورطة أيضا في الحرب.

وقال ديفيد موزرسكي المحلل في «مجموعة الأزمات الدولية» ومقرها نيروبي: «من الضروري للغاية اشراك الميليشيات في وقف إطلاق النار. وينبغي ادراك الدور السلبي الذي يمكن ان تلعبه.. وينبغي وضعه في الحسبان عند الاتفاق على أي ترتيبات. اذا اقتصر الأمر على الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان فسيستمر القتال».

وقال الخبير في المجموعة نفسها جون برنجرجاست: «ان قضية الدين والدولة مازالت غامضة وستظل عالقة الى ان يتوصل الطرفان الى اتفاق حول دستور جديد لحكومة مركزية تكون محايدة بشأن الدين».

وأقر الجنرال لازارو سمببايو مستشار الرئيس

ورقة التجمع «التفاوضية» إلى العاصمة الكينية حيث اجتماعات ماشاكوس.

وتتضمن الورقة المطالبة بإشراك التجمع في المفاوضات في جولات لاحقة، وأن تشارك كل القوى السياسية في وضع الدستور الانتقالي. واقترح التجمع مؤتمرا دستوريا على النسق الأفغاني الذي جرى في ألمانيا لمناقشة مستقبل السودان.

وأكد أن المؤتمر المقترح لا بد وأن تشارك فيه الأحزاب والقوى السياسية من الشمال والجنوب والقبائل في الشرق والغرب وكل مراكز التأثير في الساحة السودانية ليأتي معبرا عن «السودان الجديد» ويجري الاتفاق فيه على شكل الدولة والحكومة وفصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وشكل التجمع لجنة سياسية لمتابعة مفاوضات «ماشاكوس» تعمل كمرجعية لوفاة الحركة بحيث تتم العودة إلى هيئة قيادة التجمع قبل توقيع أي اتفاق وهو ما سمته المعارضة «التفويض المشروط لقرنق».

وأكدت مصادر في لجان الصياغة الثلاث أن البيان الختامي سيركز على موضوع «ماشاكوس» ودور التجمع وخطة عمله في الفترة المقبلة وعلى ضرورة إشراك دول الجوار خاصة مصر في تحديد مستقبل السودان. وعلق الدكتور الشفيق خضر عضو هيئة قيادة تجمع المعارضة بأن الاجتماع نجح في المنطقة التي توقع له الناس فيها الفشل.

وقال: «رفضنا الحل الشنائي، والحركة الشعبية وافقت على هذا الطرح وهذا مكسب لنا جميعا فمصير السودان يحدده كل أهل السودان. أيضا أثبت التجمع فعاليته في رفض الوجود كمستشار أو مراقب في «ماشاكوس» والحركة وافقت على ذلك وبادرت بالسعي لإشراك التجمع مشاركة كاملة. كما ظلل الاجتماع شعور بضرورة توحد فصائل التجمع وتفويت الفرصة على حكومة الخرطوم من أن تستغل شروخا أصابت التجمع من جراء «ماشاكوس».

وقال: كل فصائل التجمع كانت جيدة وإيجابية وتمسكة بوحدة السودان كما أن الحركة كانت واعية تماما لمحاولات النظام الأفراد بها ولذا حرصت على العمل من داخل التجمع والعودة إليه خاصة وأن التجارب السابقة في اتفاقيتي فاشودة والخرطوم لا تؤدي إلى نتيجة.

ولفت خضر في تصريحاته لـ«الاتحاد» إلى أن التجمع يحتاج إلى دعم أصدقائه ليحصل على حقه في التواجد على الطاولة.

وأعلن رسمياً في القاهرة أمس أن وزير الخارجية المصري أحمد ماهر سيستقبل دانفورث وهو في طريقه إلى الخرطوم بعد غد الخميس لبحث معه تطورات الأوضاع في السودان بعد «اتفاق ماشاكوس» في إطار الجهود التي تبذلها مصر لتحقيق الاستقرار والمصالحة في السودان.

إلى ذلك أعلن زعيم حركة التمرد جون قرنق أن حركته كانت دائما مع وحدة السودان ولكن على «أسس جديدة». وقال: «أنا أعرف جيدا موقف مصر من الأوضاع في السودان، وقد سبق أن زرت مصر في عامي 97 و1998 والتقيت بالقيادات المصرية وهم متفهمون لأوضاع السودان جيدا». وأشار إلى أنه سيزور مصر في وقت لاحق.

وأضاف في حديث مطول لصحيفة «الأيام» السودانية نشرته أمس: «عندما نتحدث عن الوحدة نقصد أن السودان يمكن أن يحكم بكل أهله ويمكن أن يكون موحدًا إذا توفرت العدالة والمساواة ولا يمكن أن يكون هناك حكم دون هذه القضايا».

وقال قرنق: «لا داعي للتخوف من تقرير المصير إذا كانت هناك مؤسسات فاعلة وجاذبة للمواطنين». وطالب بأن يعمل الذين يريدون الوحدة ويمقتون الانفصال في هذا الاتجاه خلال السنوات الست الانتقالية. وأكد أن ضمانات الوحدة مرتبطة بطول الفترة الانتقالية ورفع المطالب وتصحيح الأوضاع مع إقامة برامج ومشروعات تكون جاذبة للوحدة. وقال: «إن التحدي أمامنا وأمام جميع السودانيين أن ينظروا إلى وجه الحقيقة ويصححوا ما يجب تصحيحه حتى تكون الوحدة جاذبة».

وفي العاصمة الأريترية أسمرًا ينتظر أن تختتم هيئة قيادة تجمع المعارضة السودانية اجتماعاتها اليوم الثلاثاء بمؤتمر صحافي وبيان ختامي لإعلان موقفها النهائي من «اتفاق ماشاكوس» ومساندة حركة قرنق في موقفها التفاوضي لتشكلا معاً «الحركة والتجمع» ثنائية تحاور الحكومة من نحت عباءة الحركة. وسيعلم التجمع الذي اختتم أعمال لجانه الثلاث المختصة بالصياغة أمس الترحيب بـ«اتفاق ماشاكوس». ويلمح إلى أنه يعد ناقصًا من زاوية أنه جزئي، وأن أية اتفاقية للسلام في السودان لن تذهب إلى أهدافها إلا إذا شاركت فيها كل القوى السياسية وخطبت كل قضايا التحول الديمقراطي، وأن يكون التجمع المعارض طرفًا في أي اتفاق.

وحسب المعلومات التي تحصلت عليها «الاتحاد» فإن الأمين العام للتجمع المعارض باقان أموم سيحمل